

جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق



منهجية إعداد مذكرة التخرج

محاضرات مقدمة لطلبة: السنة الثانية ماستر

تخصص: قانون الطاقة والمناجم

(السداسي الثالث)

إعداد:

أ.د/ عبد الحليم بوشكيوه

أستاذ التعليم العالي

السنة الجامعية: 2024 / 2025م

مفردات المادة

مدخل مفاهيمي.

المبحث الأول: مراحل إعداد مذكرة التخرج.

المطلب الأول: مرحلة اختيار موضوع مذكرة التخرج.

المطلب الثاني: مرحلة جمع الوثائق (المصادر والمراجع).

المطلب الثالث: مرحلة القراءة والتفكير.

المطلب الرابع: مرحلة وضع خطة البحث.

المطلب الخامس: مرحلة التقييم (جمع المعلومات).

المطلب السادس: مرحلة كتابة وإخراج مذكرة التخرج.

المبحث الثاني: أجزاء مذكرة التخرج.

المطلب الأول: عنوان مذكرة التخرج.

المطلب الثاني: مقدمة مذكرة التخرج.

المطلب الثالث: الفصل التمهيدي أو المبحث التمهيدي.

المطلب الرابع: المتن (صلب مذكرة التخرج).

المطلب الخامس: خاتمة مذكرة التخرج.

المطلب السادس: ملاحق مذكرة التخرج.

المطلب السابع: فهرس مذكرة التخرج.

مدخل مفاهيمي

مدخل مفاهيمي

يتناول هذا المدخل مفهوم البحث العلمي القانوني وأنواعه، ثم مفهوم المنهجية وأهميتها، خاصة في إعداد مذكرات التخرج في مرحلة الماستر في مجال العلوم القانونية.

أولاً- مفهوم البحث العلمي القانوني:

قبل تعريف البحث العلمي القانوني من اللازم تعريف البحث العلمي بصورة عامة، وليتضح مفهوم البحث العلمي القانوني بصورة أكبر لا بد من بيان أهدافه وأنواعه.

1 - تعريف البحث العلمي:

البحث العلمي هو نشاط منظم، وطريقة في التفكير، وأسلوب للنظر في الظواهر والكشف عن الحقائق، يعتمد على مناهج موضوعية من أجل معرفة الارتباط بين الحقائق ثم استخلاص المبادئ والقوانين التفسيرية.

كما أن البحث العلمي هو وسيلة للدراسة والكشف يمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة.

2 - تعريف البحث العلمي القانوني:

انطلاقاً من تعريف البحث العلمي يمكن القول بأن مفهوم البحث العلمي القانوني هو دراسة موضوع قانوني أو نقطة قانونية معينة من جميع الجوانب العلمية المختلفة التي تتصل بهذا الموضوع أو هذه النقطة عن طريق التحليل العلمي الدقيق لأحدث المعلومات المتجمعة حولها، وعرضها بصورة واضحة، والرد على جميع الاستفسارات والحاجات لحل مشكلة من المشكلات القانونية المطروحة.

فالباحث في العلوم القانونية يهتم بدراسة الظواهر والمواقف والمشاكل الاجتماعية دراسة علمية قانونية، بغرض اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة، تساعد على تفسير الظواهر وتوقعها، ومحاولة ضبطها وتنظيمها بواسطة قواعد وقوانين علمية، من أجل تنظيم وضبط المجتمع وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

ويقول عبد القادر الشихلي بأن: البحث القانوني هو استقصاء مسألة أو عدة مسائل قانونية معينة من نواحي ثلاثة:

- **المشرع:** يلاحظ مدى دقة تنظيميه لهذه المسألة موضوع البحث، هل سها المشرع عن تنظيمها أو ثمة خلل أو قصور في التنظيم التشريعي لهذه المسألة فينبه الباحث القانوني المشرع ويطلب الإسراع في تنظيمها تلافيا لهذا النقص.

- **الفقه:** وتعرض آراؤه من حيث:

* **الآراء التي اتفقت مع وجهة نظر المشرع الوطني والآراء التي اختلفت معه.**

* **موقف الفقه من سهو المشرع عن تنظيم مسألة ما، وهل أعد بدائل يستنير بها المشرع.**

- **القضاء:** وتلاحظ أحكامه من حيث:

* **مطابقتها حرفيا لما ورد من نصوص القانون.**

* **محاولتها لتطوير القانون عن طريق التوسع في التفسير.**

* **موقفه عند سهو المشرع عن تنظيم مسألة ما، ومدى العودة لمبادئ العدالة والإنصاف أو المبادئ العامة للقانون في مثل هذه الحالة. وبعبارة أخرى: تحديد السياسة القضائية في المسألة مناط البحث.**

إذن فالبحث في القانون هو عمل علمي، تحليل بأسلوب استنتاجي، ليس فقط عرضا لنصوص وأنظمة قانونية أو تعقيبا على ما قدمه الآخرون، أو مجرد تعداد وصفي أو موضوعي مجرد لمعطيات جرى نشرها، بل هو تحليل وتفسير ونقد، وتقديم لاقتراحات وتوصيات مفيدة لحل المشكلات.

ثانيا- مفهوم المنهجية وأهميتها في البحث العلمي القانوني

البداية أولا تكون بتعريف المنهجية لغة واصطلاحا، ثم بيان أهميتها في إعداد البحوث العلمية القانونية.

1- مفهوم المنهجية:

يتضح المقصود بالمنهجية من خلال عرض تعريفها اللغوي والاصطلاحي، ثم بيان الفرق بين منهجية إعداد البحث وتقنياته، وضرورة التكامل بينهما للوصول إلى إعداد بحث جيد.

أ - تعريف المنهجية لغة:

كلمة المنهجية ترجمة للكلمة اللاتينية Méthodologie المركبة من كلمتين: Méthode ومعناها الطريقة، وكلمة Logie ومعناها العلم.

وبذلك فالمنهجية معناها الطريقة العلمية، لأنه لا سبيل إلى العلم دون إتباع طريقة علمية.

أما كلمة منهجية في اللغة العربية فلها تقريبا نفس المعنى اللغوي اللاتيني، فهي مشتقة من نهج الطريق أي سلكه وسار فيه، وبهذا فهي تعني الطريق الذي يجب أن نسلكه للوصول إلى الحقيقة العلمية.

وجاء في معجم العلوم الاجتماعية أن كلمة منهجية تعني علم المنهج، والذي يهتم بمجموعة المعارف والتقنيات والأساليب التي تقترن بالبحث العلمي، ويجري عليها الباحث عمليات التبويب والتصنيف والترتيب والهيكلية والقياس بغرض توظيفها في تقرير النتائج.

ب - تعريف المنهجية اصطلاحاً:

تعني مجموعة المعارف والتقنيات والأساليب التي تقترن بالبحث العلمي، وتتضمن عمليات جمع المعلومات من الحقل الميداني والمعرفي ثم تصنيفها وتبويبها وفق معايير محددة، ثم قياسها وتحليلها بغرض استخلاص النتائج، والوقوف على ثوابت الموضوع ومتغيراته، وتتعدى إلى تقويم البحث، ونتائج اختبار الفرضيات.

وجاء في معجم العلوم الاجتماعية أن المناهج هي الطرق التي ينبغي أن يسير عليها الباحث في دراسته لظواهر علمية لكي يحصل على نتائج يقينية في الكشف عن طبيعة الظواهر.

والمنهج هو مجموعة العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخاة مع إمكانية تبيانها والتأكد من صحتها، أو أن المنهج مفهوم فكري ينسّق جملة من العمليات، وعلى وجه الدقة عدة تقنيات.

وعموماً يمكن القول بأن المنهجية العلمية هي ذلك الناظم للمعطيات والمعلومات في أنساق منطقية منظمة ومخططة ومصنفة على المستوى الأمبيرقي الواقعي وعلى المستوى العقلاني وعلى المستوى البيبليوغرافي، بحيث يؤدي انتظامها ونظامها إلى إنتاج المعرفة الوصفية أو المقارنة أو التنبئية عبر خطوات حل المشكلة أو المشكلات والإجابة عن التساؤلات.

فهي طريقة تنظيم المعلومات، بحيث يكون عرضها عرضاً منطقياً سليماً، متدرجاً بالقارئ من السهل إلى الصعب، ومن المعلوم إلى المجهول، منتقلاً من المسلمات إلى الخلافات، متوخياً في ذلك انسجام الأفكار وترابطها.

أما في كليات الحقوق بالجامعات فمنهجية العلوم القانونية هي: المادة التعليمية التي تتعلق بتعليم الطالب الجامعي وتدريبه على تقنيات وفنيات تطبيق خطوات المنهج العلمي لمعالجة مشكلة الموضوع القانوني الذي يبحته، وتدريبه على كيفية كتابة الرسائل الجامعية في ضوء قواعد ومبادئ وشروط البحث الأكاديمي وإعدادها في صورتها النهائية الصالحة للمناقشة والتقييم.

وبهذا تكون المنهجية مفهوماً يشير بالدرجة الأولى إلى الطرق والتقنيات التي يتبعها الباحث في معالجة مشكلة البحث ويلتزم بها من بداية البحث إلى استخلاص نتائجه ويثبتها في متن مذكرته.

ج - الفرق بين منهجية إعداد البحث وتقنياته:

المنهج يفيد الخطوات التي يتبعها العقل لاكتشاف الحقيقة والاستدلال عليها، أما التقنية فتشير إلى الوسيلة التي توظف في مرحلة معينة من الطريقة أو المنهج، كتقنية الاستمارة أو المقابلة أو الاختبار.

فالمنهج كلمة اصطلاحية تدل على السيرة العامة للبحث، والتقنية تدل على الوسائل التطبيقية لكل مرحلة على حدة. والتقنيات من منظور منهجي إن هي إلا أدوات يضعها المنهج في خدمة البحث وينظمها لتحقيق هذا الهدف.

2 - أهمية المنهجية في البحث العلمي القانوني:

إن الحد الفاصل بين المعرفة العلمية والمعرفة غير العلمية، هو وجود منهج جيد بالنسبة للوصول إلى المعرفة العلمية، ويقابله غياب المنهج الجيد بالنسبة للمعرفة غير العلمية.

فوجود المنهج هو الذي يتيح لنا فرصة التحقق من مصداقية المعرفة التي حصلنا عليها، أما في حالة غياب المنهج فلا تكون لدينا مثل هذه الفرصة، وبقدر ما يكون المنهج متقناً ومحدداً تكون المعرفة علمية أكثر.

والمنهجية ذات أهمية كبيرة في الدراسات والبحوث الأكاديمية القانونية، لأنها أداة تفكير وتنظيم؛ تهدف إلى مساعدة الباحث على تنمية قدراته في فهم المعلومات والبيانات (الوثائق العلمية)، والإلمام بالمفاهيم والأسس والأساليب التي يقوم عليها أي بحث علمي.

كما أن المنهجية أداة عمل وتطبيق؛ فدراساتها تزود الطالب بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للأعمال التي يتفحصها، وتقييم نتائجها والحكم على مدى أهميتها والاستفادة منها في مجالات التطبيق العملي.

بالإضافة إلى أن المنهجية أداة تخطيط وتسيير؛ فهي تزود الباحث بأدوات وتقنيات تساعد على معالجة الأمور واتخاذ القرارات الملائمة والفعالة إزاء المشكلات والصعوبات التي تواجهه، ولهذا فالمعرفة الجيدة بتقنيات البحث تمكن الطالب الباحث من إتقان عمله البحثي، وتلافي الخطوات العشوائية، وتجنب الهفوات والعثرات.

وتظهر أهمية المنهجية في البحوث القانونية أيضا من خلال الهدف الأساسي من تدريسها لطالب القانون، وهو إكسابه الأسلوب والطريقة العلمية والمنطقية في التعامل مع المواضيع القانونية، فتكون لديه الضوابط التي تمكنه من تحديد مادة البحث، والموجهات التي تمكنه من معرفة كيف يبحث، وكيف يعرض، وكيف يناقش.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك من يدعو إلى توحيد المنهجيات وجعلها منهجية واحدة، وأظن أن ذلك سيفقد المنهجية مرونتها ويصعب على الباحثين إعداد بحوثهم، فلكل موضوع خصوصياته التي تستدعي إتباع تقنيات منهجية معينة دون الأخرى.